المستقبل ١٧-١٠-٢٠١٨

المصارف لا تزال قادرة على تمويل العجز ولكن ماذا لو واصل تناميه؟

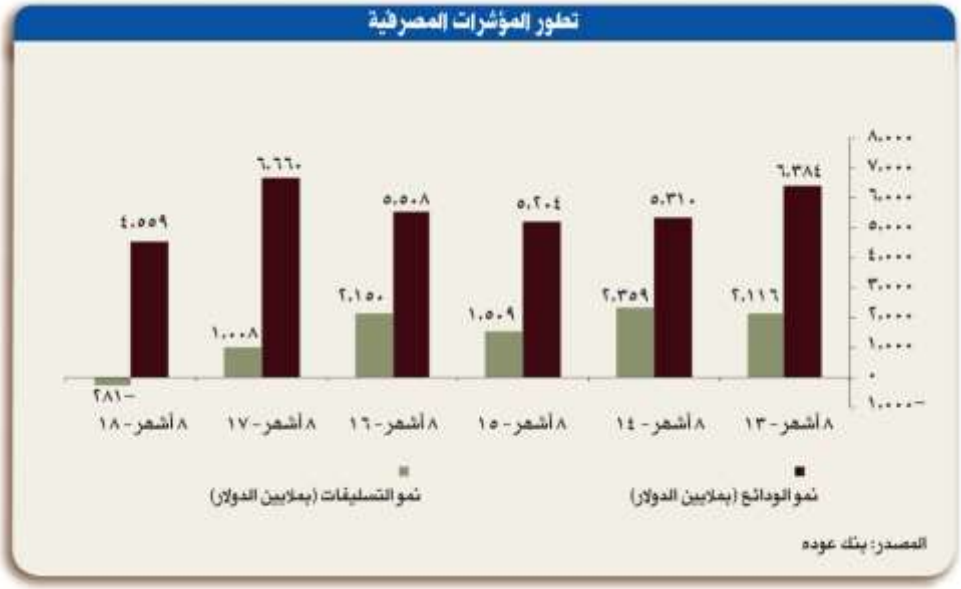

==========هلا صغبيني

يواجه لبنان حاليا ضغوطا مالية غير مسبوقة يعززها تنامي العجز الى مستويات تنذر ببلوغ الاقتصاد مرحلة شديدة الدقة تصبح معها قدرته المعروفة على الصمود واهنة.

هذا الخطر المحدق بالاقتصاد، اي تنامي العجز، حذر منه الموفد الفرنسي المكلف متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر «سيدر» بيار دوكان خلال لقائه المسؤولين منذ أيام، وهو العالم بخفايا أرقام المالية العامة والمتوجس في أن يصل العجز في نهاية العام الحالي الى مستويات تتعدى ارقام موازنة العام ٢٠١٨ في وقت كان لبنان تعهد خفض هذا العجز بنسبة ٥ في المئة على خمس سنوات. أمر لم يتحقق بسبب التأخر في تشكيل الحكومة وبالتالي اقرار الاصلاحات التي تعهدت بها حكومة الرئيس سعد الحريري في نيسان الماضي في باريس.

فمع ارتفاع منسوب التفاؤل بتشكيل الحكومة، تجددت الامال بامكان استفادة لبنان من اموال مؤتمر «سيدر» الذي يصفه البنك الدولي بانه الفرصة الوحيدة لدعم الاقتصاد اللبناني وجذب الاستثمارات وتأمين فرص العمل، لتبقى مسألة تنامي العجز الهاجس الاكبر الذي يجب على الحكومة المقبلة معالجته سريعا، علما ان ضبط المالية العامة هو المدخل الاساسي لوضع العجز في منحى هبوطي.

صندوق النقد الدولي توقع من جهته ارتفاع نسبة العجز الى الناتج المحلي في العام ٢٠١٨ الى ٩,٧ في المئة من ٦ في المئة في العام ٢٠١٧، وأن تشكل الواردات ٢٢,٦ في المئة من الناتج المحلي مقابل ٢١,٥ في المئة في ٢٠١٧، وان ترتفع في المقابل النفقات الى الناتج المحلي الى ٣٢,٣ في المئة مقابل ٢٧,٥ في المئة في ٢٠١٧. كما توقع ان ترتفع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الى ١٥٠ في المئة في ٢٠١٨ مقابل ١٤٦,٨ في المئة في ٢٠١٧.
ويرتقب الصندوق ان يتوسع ايضا عجز الحساب الجاري من ٢٢,٨ في المئة الى الناتج المحلي في ٢٠١٧ الى ٢٥,٦ في المئة في ٢٠١٨، مخفضا توقعاته للنمو في لبنان الى ١ في المئة من ٢ في المئة.

وفي هذا الوقت، يسعى كل من مصرف لبنان والمصارف اللبنانية لجذب الدولارات من أجل الحفاظ على استقرار الليرة من جهة، والاستمرار في تغطية العجز المزدوج (عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري) وتأمين استحقاقات الدين من جهة اخرى. وكان مصرف لبنان قد أمن، بفعل عملية مقايضة اجراها مع وزارة المالية، استحقاقات لبنان بالدولار لعام ٢٠١٨، لكن الربع الاول من العام ٢٠١٩ هو مهم امام الحكومة لتحضير كيفية تمويل الاستحقاقات (٥,٤ مليارات دولار استحقاق الدين الاجنبي في العام ٢٠١٩ اضافة الى ١٥ الف مليار ليرة استحقاق سندات خزينة). وفي وقت يتوقع مصرف «غولدمان ساكس» ان يواصل مصرف لبنان في اتخاذ اجراءات لمنع انزلاق لبنان في ازمة مالية، كان لجوء المصارف الى رفع معدلات الفائدة لجذب المودعين. وهي خطوة جاءت تزامنا مع ارتفاع معدلات الفائدة عالميا واتخاذ الاحتياطي الفيدرالي خطوات عملية بهذا الاتجاه، مع توقعات بمزيد من قرارات رفع الفائدة.

صحيح ان نمو الودائع المصرفية يشهد تباطؤا، اذ سجل ٤,٥٦ مليارات دولار في الاشهر الثمانية الاولى من هذا العام مقابل ٦,٦٦ مليارات دولار في الفترة

نفسها العام الماضي، لكن الصحيح ايضا ان القطاع المصرفي لا يزال يستقطب التدفقات المالية بنسب كافية لتمويل الاستحقاقات. مع الاشارة الى ان ٧٢ في المئة من نمو الودائع هو لتلك بالعملات الاجنبية (٣,٢٧ مليارات دولار) مقابل ٢٨ في المئة بالليرة (١,٢٩ مليار دولار مقومة)، في حين كانت هذه النسبة ٩٤ في المئة لتلك بالعملات و٦ في المئة لودائع الليرة العام الماضي.

وبلغ مجموع ودائع القطاع الخاص ١٧٣,٢ مليار دولار في نهاية اب ٢٠١٨، منه ٣٦,٧ مليار دولار ودائع غير المقيمين اي بارتفاع ٤,٣ في المئة عن نهاية العام ٢٠١٧، في مقابل ١٣٦,٥ مليار دولار هي ودائع المقيمين والتي ارتفعت بواقع ٢,٣ في المئة عن نهاية العام ٢٠١٧. ووصلت نسبة الدولرة في الودائع الى ٦٨,٨ في المئة في اب ٢٠١٨ من ٦٨,٧ في المئة في نهاية العام ٢٠١٧.

اما لجهة التسليف المصرفي فلا يزال يتباطأ بدوره. وقد وصل اقراض المصارف الى القطاع الخاص في ثمانية أشهر الى ٥٩,٤ مليارات دولار بتراجع ٠,٥ في المئة عن نهاية كانون الاول ٢٠١٧. وهو ما يبرر تراجع الدولرة في التسليف الى ٦٧,٤ في المئة في نهاية اب ٢٠١٨ مقابل ٦٩,١ في المئة في نهاية اب ٢٠١٧. وبلغ التسليف الى القطاع الخاص المقيم ٥٢,٨ مليار دولار بتراجع ١,٦ في المئة عن نهاية ٢٠١٧. فيما بلغ التسليف الى القطاع الخاص غير المقيم ٦,٦ مليارات دولار بارتفاع نسبته ٩,٥ في المئة عن نهاية العام ٢٠١٧.

اما تسليف المصارف الى القطاع العام فبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في ثمانية اشهر بارتفاع ٥,٦ في المئة عن نهاية العام ٢٠١٧. ويعود هذا الامر بشكل اساسي الى بيع مصرف لبنان المصارف سندات «يوروبونودز» بما قيمته ٣ مليارات دولار من محفظته.

ويتوقع أن يشهد التسليف المزيد من التباطؤ مع التوصية التي اعلنت عنها جمعية مصارف لبنان مؤخرا برفع معدّل الفائدة المرجعيّة على التسليفات بالدولار بـ٣٥ نقطة أساس إلى ٧,٩٠ في المئة بدءا من مطلع تشرين الثاني، وحَض المصارف في المقابل على إبقاء معدّل الفائدة المرجعيّة على التسليفات بالليرة اللبنانيّة مستقرّاً عند ١٠,٧٠ في المئة.

كذلك، تراجعت ايضا ودائع المصارف اللبنانية في المصارف المراسلة بواقع مليار دولار في ثمانية أشهر بهدف الاستفادة من الحوافز في الداخل، لتصل الى ١٠,٣ مليارات دولار في نهاية اب ٢٠١٨.

كل ما يحتاجه الاقتصاد اليوم هو استعادة ثقة المستثمر عبر تشكيل حكومة تبدأ بمعالجة الملفات الطارئة ووضع خارطة طريق لضبط المالية العامة واقرار الاصلاحات المنشودة وتطبيقها.